الأرباح التشغيلية للبنك ترتفع 21٪ إلى 105,4 ملايين دينار واقتطاع مخصصات بقيمة 31,3 مليون دينار

مجموعة «برقان» تتجاوز مخصصات 2013 وتربح 17,6 مليون دينار

أعلنت مجموعة بنك برقان عن نتائج المجموعة في الاشهر التسعة للعام المالي الحالي. فقد حقق البنك ايرادات تشغيلية بقيمة 187,3 مليون دينار محققا نسبة نمو 35٪ مقارنة للفترة نفسها من العام السابق وارتفعت الارباح التشغيلية قبل خصم المخصصات لتصل الى 105,4 ملايين دينار، وهو الامر الذي يعكس نموا بنسبة 21٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. إن النمو القوي لأداء المجموعة خلال الأشهر التسعة الماضية ومؤشرات الأداء الإيجابية مكنا البنك من الاسراع في عملية بناء المخصصات مقتطعا مبلغ قدره 31,3 مليون دينار كمخصصات (على شكل 26 مليون دينار كمخصصات عامة واحترازية و5,3 ملايين دينار كمخصصات خاصة) في الربع الثالث من العام2013 بهدف التقوية المستمرة لجودة الأصول ونسب التغطية. وقد سجلت مجموعة بنك برقان ارباحا صافية خلال الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي بلغت 17,6 مليون دينار.

ماجد عيسى العجيل

وخلال الربع الثالث من العام الحالي، حققت مجموعة بنك برقان نموا سنويا للقروض والسلفيات بنسبة 17٪ بالاضافة الى ارتفاع نسبة النمو السنوي في ودائع العملاء بنسبة 20٪، الامر الذي يعكس الاستمرار في تحقيق أهداف خطتها التي تهدف الى كسب المزيد من الحصة السوقية في الكويت بالإضافة الى تحقيق مستويات ربحية مستدامة في العمليات المصرفية الدولية. فعمليات مجموعة بنك برقان الدولية تستمر في تحقيق إيرادات قوية، حيث باتت تساهم بواقع 53,6٪ من اجمالي ايرادات المجموعة، وهو الامر الذي يعكس قوة الخطة الاستراتيجية التي تهدف إلى التنوع والنمو في اسواق تنمو بوتيرة أسرع من مستويات النمو في السوق المحلي. وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس ادارة مجموعة بنك برقان ماجد عيسى العجيل: «يستمر التطبيق الممتاز للخطة الاستراتيجية في تحقيق مستويات قوية في الأداء الأساسي لعمليات المجموعة، فمعدل النمو القوي في كافة عمليات المجموعة يمكننا من أخذ المزيد من المخصصات الاضافية بهدف تقوية جودة الأصول وهو الامر الذي يشجعه بنك الكويت المركزي لتصل قيمة اجمالي المخصصات الى 238,3 مليون دينار ونسبة تغطية (صافي الضمانات) الى 254٪».

238,3 مليون دينار إجمالي المخصصات ونسبة التغطية تصل إلى 254٪

وأضاف العجيل قائلا: «إن جميع المؤشرات الرئيسية لبنك برقان والمصارف التابعة تشير إلى الاتجاه الصحيح، ومرة أخرى نحن متفائلون بأدائنا في المستقبل».

وختم العجيل: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، اغتنم هذه الفرصة لشكر عملائنا ومساهمينا على ثقتهم المتواصلة بإمكانياتنا وقدراتنا، وأشكر فريق الإدارة التنفيذية على تطبيقهم الممتاز للخطة الإستراتيجية العامة وأشكر موظفينا على دعمهم وتفانيهم المستمر».

وتشمل البيانات المالية نتائج عمليات مجموعة بنك برقان في الكويت، بالإضافة إلى حصتها من عمليات المصارف التابعة لها، والتي تشمل البنك الاردني الكويتي وبنك الخليج ـ الجزائر وبنك برقان ـ تركيا ومصرف بغداد وبنك تونس العالمي والتي يمتلك بنك برقان الحصة الكبرى فيها. وتتمتع مجموعة بنك برقان بشبكة فروع اقليمية متنامية مكونة من أكثر من 220 فرعا في الكويت وتركيا والأردن والجزائر والعراق وتونس ولبنان وفلسطين.

«بيتك للأبحاث»: ارتفاع التضخم في الكويت إلى 2,9٪ في سبتمبر 2013

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى زيادة معدل التضخم في الكويت خلال شهر سبتمبر 2013 ليصل إلى 2,9٪ على أساس سنوي بعد أن تباطأ ليسجل 2,5٪ على أساس سنوي في أغسطس 2013 وذلك بفعل زيادة أسعار المستهلك نتيجة لارتفاع أسعار خدمات قطاع الإسكان والتعليم فيما ظلت أسعار المواد الغذائية على حالها دون زيادة.

وقال التقرير إنه منذ بداية العام وحتى الآن، يتراوح متوسط التضخم عند 2,7٪، وهو معدل يقل بقليل عن توقعاتنا للتضخم بالنسبة لسنة 2013 ككل عند 3٪ على أساس سنوي. وبالنسبة للأساس الشهري، زادت أسعار المستهلك في الكويت بنسبة 0,4٪ على أساس شهري مقارنة بزيادة هامشية قدرها 0,08٪ مسجلة في أغسطس 2013. ولفت التقرير إلى أن الزيادة جاءت بصورة أعلى من المتوقع في التضخم كنتيجة لارتفاع أسعار خدمات قطاع الإسكان «زيادة بنسبة 4,8٪ على أساس سنوي» وكذلك في قطاع السلع والخدمات المنزلية «زيادة بنسبة 3,5٪ على أساس سنوي» كما ارتفع التضخم في قطاع التعليم بمقدار 1,9٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2013 بعد أن كان يتزايد بصورة طفيفة بمقدار 0,2٪ على أساس سنوي خلال الأشهر الثلاثة الماضية. كما سلطنا الضوء في تقرير سابق، حيث توقعنا حدوث زيادة في نفقات التعليم نظرا لتطبيق التغيرات في الرسوم الدراسية. وتوضح التفاصيل وجود زيادة بنسبة 1,8٪ في رسوم التعليم فيما قبل المرحلة الابتدائية ومرحلة ما قبل الثانوية وزيادة بمقدار 0,7٪ في رسوم التعليم الثانوي، إلا أنه تم تخفيف تأثير زيادة التضخم من خلال انخفاض معدل التضخم في أسعار السلع الغذائية والتي انخفضت حدتها إلى 4,5٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2013 من 5,2٪ على أساس سنوي في أغسطس 2013.

وتشير توقعاتنا إلى أن تضخم أسعار السلع الغذائية سيظل منخفضا لبقية أجزاء السنة، حيث تشهد أسعار السلع الغذائية انخفاضا على المستوى العالمي، وواصل المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» انخفاضه للشهر الخامس على التوالي في سبتمبر 2013 ليصل إلى 199,1 نقطة، أي انخفاض بنسبة 7,8٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وقد جاء الانخفاض مدفوعا بصورة رئيسية بتأثير الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية للحبوب في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المكونات الأخرى من منتجات ألبان ولحوم وسكر بصورة طفيفة، ومنذ بداية العام وحتى تاريخه، انخفض مؤشر الفاو للأغذية بنسبة 5,4٪. ومن المعروف أن الكويت تستورد معظم موادها الغذائية «90٪ تقريبا» من الخارج لغرض لاستهلاك المحلي. وفي الوقت نفسه، أشار التقرير إلى انخفاض معدل التضخم في السجائر والتبغ أيضا ليسجل 6٪ على أساس سنوي في حين سجل 7,9٪ على أساس سنوي في أغسطس 2013 نتيجة لتأثير قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة. فيما حافظت قطاعات الملابس والأحذية على تسجيلها لانكماش في الأسعار في سبتمبر 2013 ليسجل القطاع تراجعا بنسبة 0,6٪ على أساس سنوي في الأسعار، كما حافظ قطاع الاتصالات على الانكماش ليسجل انكماشا بنسبة 0,2٪ على أساس سنوي في سبتمبر 2013. وأبقى التقرير على توقعاته للتضخم في سنة 2013 ليكون عند 3٪ وعلى الرغم من أن الاعتدال في أسعار المواد الغذائية عالميا يساهم في تخفيف تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، إلا أننا نتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 3,5٪ في عام 2014، حيث نتوقع أن يرتفع في الجزء الأخير من فترة التوقعات نظرا للزيادة المتوقعة في الاستهلاك الخاص والبدء في عكس الانخفاض في أسعار المواد الغذائية العالمية نحو الزيادة. هذا وسيحافظ النظام المكثف للدعم على حماية التضخم الكلي بالإضافة إلى النمو المتباطئ للائتمان.

وفي رأينا أن النقص الموجود في العقارات «على الرغم من أن الحكومة تتخذ الخطوات الصحيحة لمعالجة مسألة العرض في المدى الطويل» وزيادة الطلب خصوصا القادمة من تزايد أعداد المغتربين قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات السكنية في عام 2014.

للحد من انبعاثات غاز الميثان ومكافحة آثاره الضارة على البيئة

«نفط الكويت» توقع مذكرة تفاهم مع وكالة حماية البيئة الأميركية

جانب من توقيع الاتفاقية

وقعت شركة نفط الكويت مذكرة تفاهم مع وكالة حماية البيئة الأميركية خاصة بالمبادرة العالمية للحد من انبعاثات غاز الميثان ومكافحة آثاره الضارة على البيئة.

وقع المذكرة من جانب الشركة الرئيس التنفيذي هاشم هاشم ومن جانب الوكالة الأميركية سفير الولايات المتحدة الأميركية في الكويت ماثيو تولر، وقال هاشم في تصريح صحافي عقب التوقيع على هذه المذكرة إن ارتفاع حرارة الأرض مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للعالم بسبب تأثيراتها وانعكاساتها طويلة الأمد على التنمية المستدامة وعلى البيئة.

وأضاف ان تخفيض انبعاث غازات الدفيئة قضية هامة بالنسبة للكثير من بلدان العالم، وان جزءا رئيسيا من الجهود المبذولة لحماية الأرض يرتكز على تخفيض هذه الانبعاثات.

وأكد في هذا الصدد أن شركة نفط الكويت عملت بجدية خلال السنوات الثماني الماضية على تطبيق برامج ومشاريع بيئية انطلاقا من مسؤوليتها كمنتج رئيسي للنفط في البلاد، ولدعم جهود التنمية المستدامة في الكويت. وأوضح هاشم أن «المبادرة العالمية للحد من انبعاثات غاز الميثان» التي تتشرف الكويت وتحتفل بتوقيعها هي السبيل إلى زيادة فعالية استرجاع غاز الميثان واستخدامه كطاقة نظيفة تلبي احتياجات البلاد. وقال إن شركة نفط الكويت حريصة على التعاون مع هذه المبادرة العالمية والتنسيق مع وكالة حماية البيئة الأميركية من أجل تحسين أدائها في مجال البيئة بهدف التطبيق الفعال لهذا المشروع المشترك، لما فيه المحافظة على المصادر الطبيعية واستخدام هذه الوسيلة من أجل توسيع خبرة التعاون المشترك والتحول إلى عضو رئيسي في هذه المبادرة.

بدوره، أثنى السفير الأميركي لدى الكويت ماثيو تولر على دور الشركة وتخصيصها جانبا من عائدات صادراتها النفطية لبرامج حماية البيئة، منوها بأهمية هذا الدور في إطار الاستراتيجية الكويتية المتعلقة بالطاقة.

وقال إنه عندما اجتمع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بالرئيس الأميركي باراك أوباما في واشنطن مؤخرا تم بحث التعاون الوثيق بين البلدين والتطورات الحاصلة في المنطقة، وخصوصا ما يتعلق منها بانبعاثات غاز الميثان.

وأشار تولر إلى أن سمو الأمير أكد خلال اللقاء على الأهمية التي تعلقها الحكومة الكويتية على القضايا البيئية ومساعيها المستمرة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وانعكاساتها على البيئة.

وخلص السفير الأميركي إلى القول ان شركة نفط الكويت هي الشركة الأولى في المنطقة التي توقع على اتفاقية الشراكة هذه، وان قيامها بذلك بالنيابة عن الحكومة سيعود بالفائدة على الكويت، كما يدعم جهودها نحو الاستغلال والاستخدام المسؤول لمصادر الطاقة.

اقتصاديون: مطلوب حلول جذرية للشركات المتكرر إيقافها عن التداول حماية لمساهميها

كونا: دعا اقتصاديون كويتيون الى ضرورة إيجاد حلول جذرية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) التي يتكرر إيقافها عن التداولات مع كل فصل حفاظا على مصالح مساهميها ولتعزيز مكانة السوق إقليميا ودوليا.

وقال هؤلاء الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع «كونا» ان على الجهات الرقابية أن تزيد من عقوباتها لمجالس ادارات تلك الشركات خاصة أنها تشكل عقبة أمام مساهميها ومتداوليها نظرا للخسائر المتراكمة جراء قرار الإيقاف.

ووصف رئيس مجلس الإدارة في شركة المجموعة السعودية للمشاريع القابضة وليد الحوطي الظاهرة بالمتفاقمة، مشيرا الى ان ما يخفف من وطأتها ضعف السوق وسرعة دورانه حيث هناك ما بين 40 و50 شركة ليس عليها تداولات ومعدل دورانها ضعيف جدا.

وأشار الى أن هذه الظاهرة ليست خطيرة ولكن يجب البحث عن حلول جدية من أجل مساهمي تلك الشركات التي لطالما تتعرض للإيقاف مع كل ربع سنة.

وأضاف الحوطي أن كثيرا من المساهمين يصاب بالقلق من ايقاف الشركات لسببين، أما جراء تخلف مجالس اداراتها عن تقديم البيانات في إطار المهلة القانونية بسبب تعمد ومماطلة وسط فتور أداء السوق رغبة منها لإيقاف السهم لفترة محددة أو الإيقاف بسبب المزيد من التمحيص للبيانات من جانب الجهات الرقابية.

وأشار الى أن معظم الإيقافات يتم في شركات الاستثمار والعقار لان استفسارات الجهات الرقابية تتطلب إجابات خاصة بإعادة تقييم الأصول من الجهات الرقابية وهو جهد محسوب لها لمصلحة المساهمين.

واستغرب من مواقف المساهمين تجاه الشركات المتوقفة عن التداول منذ سنوات على الرغم من اصطدامهم بعدم عقد الجمعيات العمومية بسبب قرارات ادارية خاصة من وزارة التجارة التي تقوم بدورها على أكمل وجه لانصاف المساهمين.

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي في شركة «مرابحات» الاستثمارية مهند المسباح ان هذه الشركات باتت معروفة لدى المتداولين وهي في معظمها تحولت الى ورقية حيث لا أنشطة ولا مشاريع ودائما ما تتوقف عن التداول. وأوضح أن معظم مستثمري هذه الشركات من الأفراد وبعضهم لا يمتلكون الخبرات الكافية اذ تنطلي عليهم الشائعات والأخبار غير المستندة الى بناء علمي سليم يمكنهم من اتخاذ قرار استثماري حكيم.

ووصف المسباح هؤلاء المتداولين بـ «المغامرين» لأنهم يكررون نفس الأخطاء التي تتسبب في توقيف شركاتهم، داعيا الى زيادة العقوبات على مجالس ادارات تلك الشركات لكبح جماح هذه الظاهرة.

أما مدير عام شركة «مينا للاستشارات الاقتصادية» عدنان الدليمي فقال انه من المعروف ان الشركات الكويتية تحافظ على مدخرات المساهمين بتوسيع نشاطاتها ولكن نجد بعضها غير ملتزمة أو قادرة على إعادة هيكلتها ويتكرر إيقافها بسبب عدم تقديم بياناتها المالية بحجة تداعيات الأزمة المالية منذ عام 2008. وأضاف الدليمي: ان بعض الشركات تقدم «حلولا ترقيعية بغرض تمرير بياناتها المالية أمام الجهات الرقابية وبدلا من أن تطبق على اداراتها مبدأ الحوكمة الذاتية نجدها تراوغ في مشاريعها وممارساتها التي تصب في خانة الشركات الورقية».

وأوضح أن الضحية من جراء الإيقاف هو المستثمر خاصة الصغير مما يضر بمصالح الشركات المدرجة الملتزمة. يذكر أن تداولات امس هي آخر موعد لتقديم الشركات لبياناتها المالية عن الربع الثالث واي شركة من الشركات المدرجة في السوق تتخلف عن المهلة القانونية للإفصاح فستكون معرضة للإيقاف.

.. و«جنرال إلكتريك» تنظم برنامجاً تدريبياً بالتعاون مع الشركة

نظمت شركة «جنرال إلكتريك للنفط والغاز» برنامجا تدريبيا لتطوير الكفاءات بالتعاون مع «شركة نفط الكويت» التابعة لـ «مؤسسة البترول الكويتية». وتعكس هذه الخطوة التزام الشركة بتنشئة جيل جديد من المهندسين الشباب والمتخصصين الفنيين في قطاع النفط والغاز العالمي.

وكشفت الشركتان النقاب عن هذه المبادرة خلال «معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول 2013» الذي انعقد خلال الفترة بين 10و13 نوفمبر 2013. كما سلطت «جنرال إلكتريك» الضوء على مجموعة من مبادراتها بما فيها برنامج تمكين المهندسين الشباب الذي انعقد يوم 10 نوفمبر تحت عنوان «تعزيز مستقبل قطاع النفط والغاز 2014».

وفي إطار البرنامج التدريبي المشترك بين «جنرال إلكتريك» و«شركة نفط الكويت، استكمل 10 مهندسين ميكانيكيين من «شركة نفط الكويت» مؤخرا البرنامج المكثف لمسار تدريب وتطوير الكفاءات الذي يغطي تقنيات المعدات الدوارة ونظم التحكم ومراقبة الاهتزاز.

وبهذه المناسبة قال حامد المطيري، رئيس مجموعة العمليات في شرق الكويت لدى «شركة نفط الكويت»: «يبشر نجاح هذا البرنامج بتأسيس إطار عمل متقدم يتيح لكل من «شركة نفط الكويت» و«جنرال إلكتريك» التعاون حيال الفرص المستقبلية في مجال تطوير رأس المال البشري».

قانون شراكة القطاعين العام والخاص يحد من الخيارات التمويلية لشركات القطاع الخاص

نظمت الجمعية الاقتصادية الكويتية ندوة عامة بعنوان «قانون شراكة القطاعين العام والخاص: الوضع الحالي للقانون، والتعديلات المقترحة»، وتم خلالها مناقشة قانون رقم 7 لعام 2008 الخاص بتنظيم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعديلات المقترحة عليه مؤخرا من قبل الحكومة. وقال النائب الأول للرئيس، ورئيس قسم الأبحاث في المركز المالي الكويتي «المركز» أم. أر. راغو في كلمته خلال الندوة: «ان قانون رقم 7 لعام 2008 الخاص بتنظيم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم يلق ترحيبا من القطاع الخاص الكويتي بسبب المتطلبات الكثيرة، والقواعد الجامدة التي يفرضها على الشركاء من القطاع الخاص. وقد أدت هذه المتطلبات والقواعد إلى الحد من خيارات تمويل المشروعات، وتأخير العديد من المشروعات الهامة على مدى السنوات الماضية، مشيرا إلى أن نسبة الكويت من القيمة الإجمالية لمشاريع الشراكة بين القطاعين في دول مجلس التعاون الخليجي هي الأدنى عند 1٪». وأضاف: «بالرغم من تكليف الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات في الكويت للقيام بعمل دراسات جدوى واقتراح مشاريع للجنة العليا لتنفيذها من خلال قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، فإن قرارات الجهاز تخضع لضغوطات من جهات غير مختصة بسبب عدم وجود مبادئ واضحة لتقييم واختيار مشروع الشراكة». وتطرق إلى العوائق التي تحول دون الوصول إلى اتفاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص، «ومنها عدم وجود معايير أو شروط معينة لإلغاء المشاريع، فالقانون يعطي الحكومة حق إلغاء القوانين للصالح العام دون أن يحدد الظروف أو الأسباب، إضافة إلى غموض نطاق الأعمال، وضعف تمثيل وتأثير مؤسسات القطاع الخاص في شراكتهم مع الحكومة، ونقص الموارد البشرية عالية المستوى، وافتقاد الحوكمة في القطاع الحكومي». وأوضح أن قانون الكويت لشراكة القطاعين العام والخاص يتيح خيارات تمويل محدودة لمستثمري القطاع الخاص، والذين لا يستطيعون بيع أو رهن مشاريع شراكة القطاعين العام والخاص. مقترحا بعض الخطوات التي من شأنها أن تساعد في زيادة جاذبية مشاريع شراكة القطاعين العام والخاص، وهي: تعديل هيكلة المبادئ التوجيهية المالية بالتنسيق مع خبراء في مجال الاستثمار، تقسيم المشاريع الكبيرة إلى مشاريع صغيرة أو تنفيذها على مراحل، تقديم مبدأ التصنيفات الائتمانية، لجذب التمويل من المؤسسات الدولية، وقد يتطلب الأمر تعزيز العوامل الائتمانية للمشروع لتحسين التصنيف الائتماني، تطوير سوق دين صحي في الكويت ليساهم في تمويل مشاريع الشراكة، التنسيق بين الجهات المسؤولة عن مشاريع الشراكة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر ضروري لجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاريع الكبرى، العمل على وضع آلية لتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص، تقديم وطرح حقوق امتياز طويلة المدى واتفاقيات بدء تنفيذ فعالة.